

تمهيد

تعد البنوك بمختلف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، فالبنوك المركزية والتجارية والإسلامية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الإعتبارات التي تحملها في جعبتها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل بيان الدور الذي تمارسه البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار، وإبراز أهميتها بالإضافة إلى توضيح مفهوم الاستثمار، وهذا ضمن المبحث الأول . أما المبحث الثاني فنحاول من خلاله عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتعليق عليها، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول : تأثير البنوك التجارية على الإستثمار.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول : البنوك التجارية و تمويل المشاريع الإستثمارية

باعتبار جل العمليات التي تحدث على مستوى الب نوك مهمة وذات أهمية بالغة فعليه يجب إعطاء مفهوم لما يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سائرتمها التطورات الاقتصادية على مر السنين ، فرجع أن الصيرافة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرّقوا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال¹، فيقال صرف وصارف وإصطرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير . المصرف (وهي كلمة محدث) وجمعها مصارف تعني المؤسسة التي تتعاطى الإقراض والاقتراض².

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع³ التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء، تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي. وهذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد⁴، حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروضا لهم⁵.

فالبنك التجاري وبإختصار هو عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في مجال النقود.

الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية

يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي⁶ :

أ. تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه : يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

ب. تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد : تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية؛

¹ زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص:27.

² شاكرا قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص : 24.

³ زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ص ص : 99-100.

⁴ محمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص : 105.

⁵ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفلك، الجزائر، 1993، ص : 94.

⁶ سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص ص : 114-115.

ج. تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية : تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى ائيلية وغير نهائية والثانية ابرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

د. تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل نفقة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات . وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الثالث : موارد واستخدامات البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك التجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية، وموارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها¹.

أولاً : موارد البنوك التجارية

✓ الموارد الذاتية :

وتتكون الموارد الذاتية من العناصر التالية :

- رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تتاسيسه او من اية إضافات قد تطرا عليه في المستقبل؛
- الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق المساهمين .

✓ الموارد الخارجية :

وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة، وتشتمل المصادر الخارجية على² :

- قروض من البنك المركزي بضمان الأصول؛
- الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير؛
- قروض من البنوك التجارية؛

¹ عقيل حاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص : 244.

² أحمد كردي، مقال بعنوان: البنوك التجارية، أطلع عليه بتاريخ : 2014/05/07

• إصدار سندات طويلة الأجل.

✓ ثانيا : استخدامات البنوك التجارية

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري حيث يتبين أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تدرج تنازليا حسب سيولتها وطبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية¹ :

- السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي) : تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري؛
- السيولة من الدرجة الثانية (أوراق حكومية-أوراق تجارية مضمومة) : يعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة؛
- القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان) : يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائدا مناسب يوازي الخطورة المحتملة، والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمه؛
- الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية) : قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، وهي تمثل قروض طويلة الأجل؛
- الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام : وتعني الأوراق ذات الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير التي تأخذ حكم الأوراق المالية، كالسندات الحكومية وسندات التنمية. كما قد تشارك البنوك في تقديم القروض للقطاع العام من أجل تنشيط الاقتصاد.

المطلب الثاني : ماهية الإستثمار

يعتبر الاستثمار محرك النمو الاقتصادي بحيث دون وجوده لا يمكن لأي دولة أن تطمح إلى التنمية ولأن هذا الأخير يتركز على أساس وجود إنتاج يلبي الحاجيات، وبدون القيام بعملية الاستثمار، لا يمكننا عرض أي منتج أو تقديم أي خدمة وعليه كل هذه المشاكل الاقتصادية تستدعي الحديث على هذا الأخير .

الفرع الأول : مفهوم الإستثمار أهدافه وأهميته

✓ تعريف الإستثمار

يعرف الإستثمار على أنه عملية إنشاء و إيجاد السلع الإنتاجية و تعتبر هذه العملية بمثابة مجموع نفقات الشراء، و إرساء السلع التجهيزية المحصّصة إما لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع أو الخدمات... أو للتقليل من التكاليف، أو لتحسين ظروف

العمل و المعيشة¹، وهو أيضا يتمثل في استخدام الدخل و تحويله إلى سلع تجهيزية²، وإنفاق يتم من طرف مقاول بغية تحديد أو تطوير الجهاز الإنتاجي و الذي يفسر انتقال الرأسمال النقدي إلى الرأسمال الإنتاجي³.

✓ أهداف وأهمية الإستثمار

يمكن تلخيص أهمية واهداف الاستثمار بالنقاط التالية⁴:

- زيادة الدخل القومي؛
- خلق فرص عمل؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية؛
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته؛
- ضمان السيولة اللازمة.

الفرع الثاني : مجالات الاستثمار

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية.

وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية⁵.

✓ الاستثمارات المحلية :

الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... إلخ، وعلى أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة.

✓ الاستثمارات الأجنبية :

¹ Gautier- François, analyse macro économique, paris,1982, p : 85.

² Nouveau dictionnaire économique et social, édition: sociales paris, 1981, p : 50

³ Abdellah, Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999, P :7..

الاستثمارات الأجنبية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفرع الثالث : محفزات الاستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار . بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها¹:

✓ توفر درجة عالية من " الوعي الاستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحققة .

✓ ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتخفف وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية، وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين.

✓ من دوافع الإستثمار، توفر سوق مالي كفء وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال . وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الإستثمار، والتكلفة والمخاطرة ، وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث . وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

المطلب الثالث : دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقترضات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه².

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تحفيز الاستثمار تمويل النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في تلبية متطلبات الزبائن والمؤسسات من أجل تحديد مواطن الخلل على المستوى النقدي.

¹ محمد مطر، إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999، ص: 45.

² مصطفى عبد الطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص: 75.

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي لا تطلب لذاتها وإنما لما يمكن ان تحققه من فوائد وارباح إذ هي واسطة لتبادل السلع والخدمات من يد الى اخرى لتحقيق الاهداف المسطرة¹ ومن هنا تجدر الإشارة الى أن الأهداف المتوخاة من وراء تفعيل دور الاستثمار هو تعميق الإصلاحات الإقتصادية وتحسين فعاليتها من خلال إعادة بعث الألة الإقتصادية وخلق مناخ ملائم لدفع وتنشيط الاستثمارات الوطنية بكيفية تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي².

¹ قاسمي أسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البله- حالك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير، مالية المؤسسة، بومرداس، ص : 3.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

لقد تم تناول موضوع تحفيز الإستثمار من قبل العديد من الباحثين من خلال جوانب مختلفة ، وهذا نظرا لأهميته في اتخاذ القرارات . وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

في حدود علم الباحث تم تناول الموضوع في الرسائل والأطروحات التالية :

✓ دراسة سخري كمال، مذكرة ماستر بع نوان : دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة الوادي العثمانية، ورقة، 2013.

باعتبار البنوك هي الملاذ الأخير للتمويل في ظل انتقاء قنوات التمويل الأخرى، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة ووكالات الدعم التي أسندتها لكن دورها يبقى مرهون بالدور الذي تلعبه البنوك، وهذا من خلال حل إشكال دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

حيث هدفت الدراسة إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي توفرها البنوك من اجل منحها التمويل المطلوب، كذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العملي.

وقد خلصت الدراسة الى أن تمويل المشاريع الإستثمارية يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية.

كما توصل إلى أن تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا ما يؤكد بان التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كاف لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع.

✓ دراسة جاسر محمد سعيد الخليل ، بعنوان : أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

حاولت الدراسة التوصل لحل إشكال محددات وأركان السياسة الائتمانية ودورها في إدارة المخاطر أضف إلى ذلك دراسة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين.

هدفت الدراسة الى معرفة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين ، كما سعت الدراسة الى غياب تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، وأسلوب التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية.

خلصت الدراسة إلى توجيه الجهود نحو محفزات الطلب على الاستثمار مع التوصل الى ان دور السياسة الائتمانية مرهون بالضغوطات التي تتحكم بالبيئة الاستثمارية في فلسطين كما توصل حسب تحليل الدراسة الى الدور السلبي له مما أثر على المسار

الحبي في تمويل وتحريك العملية الاستثمارية كون القطاع مثقل بالسيولة، بل أصبح وسيطاً لتسرب المدخرات الوطنية إلى الخارج، في ظل عدم كفاية السبل الكفيلة بتحويله نحو سياسات التمويل متوسطة وطويلة الأجل.

المطلب الثاني : أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمكن عرض أوجه الشبه والإخلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- ✓ تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث المضمون ، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في إطار منح القروض ، بينما تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في الزمن؛
- ✓ يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن دراستنا تختلف في طبيعتها لئونها في البنك الوطني الجزائري BNA ؛
- ✓ هدفت دراستنا إلى جمع إحصائيات رقمية حول الدور الكبير الذي يلعبه البنك الوطني الجزائري BNA في مجال منح القروض؛
- ✓ تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في المنهج المتبع.
- ✓ تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث طرق المعالجة وكيفية جمع المعلومات؛

خلاصة

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم البنوك التجارية، وتم التطرق لأهم خصائصها، مصادرها وأهم موارد واستخدامات البنوك التجارية.

وكذا تناولنا مفهوم الاستثمار، مجالاته، وأهم المحفزات المشجعة على الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار، ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي:

- ✓ الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية
- ✓ يعتبر قرار الاستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل؛
- ✓ قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة و المتوفرة لدى المؤسسة؛
- ✓ تعد السيولة النقدية من الأهداف الأساسية للبنوك وذلك للاحتياجات المستمرة إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها.